Document: EB 2010/99/R.52
Agenda: 16(c)
Date: 21 April 2010
Distribution: Public
Original: English

A

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

موجز لمداولات الاجتماع الثالث لمنتدى المزارعين

المجلس التنفيذي - الدورة التاسعة والتسعون
روما، 21-22 أبريل/نيسان 2010

للعلم

مذكرة إلى أعضاء المجلس التنفيذي

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للعلم.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من ممثلي الدول الأعضاء التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة إلى:

Jean-Philippe Audinet
شعبة السياسات التشيغلية والمشورة التقنية
رقم الهاتف: 2305 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: j.audinet@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra
الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

موجز لمداولات الاجتماع الثالث لمنتدى المزارعين

1- طلب ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية عرض موجز لمداولات الاجتماع الثالث لمنتدى المزارعين على المجلس التنفيذي في دورة أبريل/نيسان 2010 للنظر فيها.

موجز

2- لقد عملنا – نحن المشاركون في منتدى المزارعين، الممثلون لملايين المزارعين الأسريين على النطاق الصغير والمتوسط، والرعاة والصيادين الحرفيين – على مدى الأيام الأربعة الماضية في الاجتماع الثالث لمنتدى المزارعين في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، واتفقنا على التقرير التجميعي التالي لمداولاتنا.

3- لقد شهد العالم، منذ انعقاد منتدى المزارعين السابق قبل عامين، أزمات متعددة تفاقمت بسبب الركود الاقتصادي العالمي وتغير المناخ. وبات المزيد من الناس يعانون من الفقر والجوع. ونشير هنا إلى كلمات رئيس الصندوق في افتتاح المنتدى، حين قال إنّ هذه الأزمات "نبهت العالم إلى أهمية تنمية الزراعة كمصدر للنمو الاقتصادي والاستقرار السياسي ... وإنّ الاستثمار في التنمية الريفية والاهتمام الجدي بدور فقراء الريف من الرجال والنساء في النمو الزراعي، ولا سيما الدور الذي يؤديه أصحاب الحيازات الصغيرة في مختلف أنحاء العالم، يجب أن يكون محور سياسات الحكومات وبرامجها الإنمائية." كما نقر بأهمية الزراعة الأسرية في العالم ونؤيد الحملة من أجل إعلان الأمم المتحدة للسنة الدولية للزراعة الأسرية.

4- إننا نشهد في جميع أنحاء العالم تزايد التنافس على الأراضي والمياه، مع ارتفاع تركز الأراضي على نطاق واسع في يد الشركات عبر الوطنية والنخب المحلية. وتؤدي هذه الممارسات إلى استبعاد الناس عن موردي الأراضي والمياه، وهما الموردان الأساسيان اللذان نعتمد عليهما كمنتجين للأغذية. ويشمل ذلك الموارد السمكية التي يجري استنفادها على نحو متزايد حيث تظل مصايد الأسماك الحرفية تعاني من نقص حاد في التمويل. ومن الأهمية بمكان مواصلة تشجيع انخراط منظمات المزارعين في وضع المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن التسيير المسؤول لحيازة الأراضي وغيرها من الموارد الطبيعية كمتابعة للمؤتمر الدولي المعني بالإصلاح الزراعي والتنمية الريفية.

5- نريد أن نكون نحن من يسيطر على الزراعة، نحن الذين نفلح الأرض ونطعم العالم. فما من استجابة فعالة لمواجهة تحديات الأمن الغذائي للجميع، والقضاء على الفقر المدقع والتخفيف من أثر تغير المناخ من دون استثمار أكبر وأفضل في مزارعنا ومجتمعاتنا الريفية ومن دون سياسات أكثر دعماً للتنمية الريفية.

6- لقد أقر المجتمع الدولي بالقيادة والملكية القطرية للسياسات الإنمائية كمبدأ أساسي. لكن يجب أن تتجاوز الملكيةُ القطرية في مجال التنمية الزراعية والريفية الملكيةَ من جانب حكوماتنا وإداراتنا. ولذلك، فإننا نطالب، باعتبارنا منظمات منتجين شرعية ومستقلة وقائمة على العضوية، بحقنا وواجبنا بأن نكون جزءاً من تصميم سياسات وبرامج التنمية الريفية هذه وتنفيذها وتقييمها والتي لا تعود بالفائدة على مجتمعاتنا

الريفية فحسب، بل وعلى إخوتنا المواطنين في المناطق الحضرية الذين يعتمدون على الأغذية التي ننتجها.

الشراكة بين الصندوق ومنظمات المزارعين في البرامج القطرية.

7- نلاحظ بكثير من التقدير التقدم الحقيقي المحرز في عملية التشاور والشراكة بين الصندوق والحكومات ومنظماتنا منذ إنشاء منتدى المزارعين، ولا سيما على مدى العامين الماضيين.

8- ونحن نتفق مع رئيس الصندوق في تأكيده على أنّ شراكات الصندوق مع منظمات المزارعين قد زادت فهم الصندوق للفقر الريفي، ومكنته من ضمان زيادة تركيزه على المزارعين الصغار والفقراء، وأنها استفادت أيضاً من معارف السكان المحليين والأصليين وخبراتهم، وهو ما تمخض في المقابل عن مشروعات أفضل وفوائد أكثر استدامة لأصحاب الحيازات الصغيرة. وإننا ندرك، في الوقت نفسه، أنّ علينا القيام بما هو ***أكثر وأفضل*** من أجل تعميق هذه الشراكة.

9- ولاغتنام جميع الفرص التي تتيحها مشاركة المنتجين الريفيين بصورة أكثر شمولاً، فإننا بحاجة إلى الوقت والموارد للتشاور، ونتقدم إلى الصندوق في هذا الصدد بالتوصيات التالية:

- توسيع الشراكة لتشمل جميع البلدان التي يعمل فيها الصندوق، مع مراعاة تنوع منظمات السكان الريفيين الفقراء.
- العمل بانتظام على إشراك منظمة رئيسية وطنية واحدة على الأقل في فريق إدارة البرنامج القطري للصندوق لتسهم في توجيه وضع البرنامج القطري لبلدها (صياغة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية، وتصميم المشروعات والبرامج وتنفيذها، وحوار السياسات والمبادرات الأخرى).
- إنشاء مرفق مرن ويلبي الطلب ضمن ميزانية الصندوق لتيسير مشاركة منظمات المزارعين في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية ودورة المشروعات.
- وضع مبادئ توجيهية تشغيلية لدعم انخراط منظمات المزارعين بصورة منتظمة على المستوى القطري، ولا سيما في رصد برامج الصندوق وتنفيذها.
- ضمان أن تصبح ممارسة التشاور مع منظمات المزارعين التي أصبحت قوية بالفعل ممارسةً منهجية؛ وفي هذا الصدد، يمكن أن يحتفظ الصندوق ومنظمات المزارعين الإقليمية والدولية بقائمة المنظمات التي ينبغي أن توجه إليها الدعوة بانتظام عندما يوشك الصندوق على البدء في تصميم مشروع ما.
- تقييم الدروس الهامة المستفادة من البرامج المنفذة مع منظمات المزارعين، بهدف تكرارها وتوسيع نطاقها، وتعزيز التبادل بين بلدان الجنوب وتشارك المعارف فيما بين المزارعين. (ونوصي، في هذا الصدد، باستكشاف إمكانية تكرار برنامج "طرق التعلم" الذي نفذ بنجاح في أمريكا اللاتينية.)

الرصد والتقييم

10- يوصى بأن تكون نظم الرصد والتقييم للمشروعات مفتوحةً بصورة منتظمة أمام منظمات المزارعين، كوسيلة لتمكينها من التأثير على المشروعات ومن الحصول على المعلومات الرئيسية. وسيمثل انخراط منظمات المزارعين في فرق إدارة البرامج القطرية المدخل للعمل بصورة جماعية على رصد نتائج برامج الصندوق القطرية وآثارها وتقييم جودة انخراط منظمات المزارعين.

تقديم الدعم المباشر لمنظمات المزارعين

11- نلاحظ مع التقدير تزايد الدعم المباشر الذي يقدمه الصندوق لمنظماتنا على مر السنين من خلال التمويل بمنح من أجل برامج بناء القدرات. ونتفق مع الصندوق في أنّ الدعم المباشر لمنظماتنا ينبغي أن يمر أساساً عبر الشبكات والاتحادات الإقليمية من أجل تحقيق الكفاءة ووفورات الحجم. غير أنّ تقديم الدعم المباشر للمنظمات الوطنية أو المحلية ينبغي أن يبقى خياراً ممكناً.

12- ويتوقع الصندوق أيضاً من منظمات المزارعين، مع زيادة دعمه لها، أن تقيِّم وترصد بنفسها الفوائد والآثار المتراكمة ضمنها على المجموعة المستهدفة من الصندوق نتيجة هذا الدعم، ولا سيما من حيث تمكين المرأة اقتصادياً. وينبغي أن يكون هناك نهج أكثر انتظاماً لتحديد أوجه التآزر بين الدعم المباشر لبناء قدرات منظمات المزارعين وقدرتها على الاستفادة من المشروعات الأكبر التي يدعمها الصندوق والحكومات. ولا بدّ من تحديد أوجه التآزر بين هاتين العمليتين.

عملية منتدى المزارعين

13- نؤكد من جديد طلبنا بأن يكون منتدى المزارعين عملية تشاور جارية، من القاعدة إلى القمة، تشمل منظمات على تنوعها وتحترم استقلالها.

14- وفي هذا الصدد، فإننا نوصي بأن تقوم كل شعبة من الشعب الإقليمية في الصندوق بوضع خططها للحوار والتشاور وتنفيذها على الصعيدين القطري والإقليمي بالتشارك مع أعضاء اللجنة التوجيهية لمنتدى المزارعين، بهدف تنظيم اجتماعات إقليمية أو شبه إقليمية للمنتدى في خمسة على الأقل من الأقاليم والأقاليم الفرعية على مدى العامين القادمين، وذلك بمساهمات تقدمها منظمات المزارعين. وينبغي وضع خطط الشعب الإقليمية خلال الشهور القادمة وتقديمها إلى اللجنة التوجيهية للمنتدى للحصول على تعليقاتها ومصادقتها عليها. ويقترح أن يرتبط التشاور بشكل منتظم، على الصعيد الإقليمي، بالفرص المتاحة المرتبطة مباشرةً بعمليات الصندوق في الأقاليم الخمسة. ومن الأمثلة على ذلك:

- بالنسبة لإقليم أمريكا اللاتينية الكاريبي، تنظيم دورة مكرسة لهذا الغرض سنوياً في سياق عمليات التكامل الإقليمي، بما في ذلك اتفاقية التجارة الحرة بين الجمهورية الدومينيكية وأمريكا الوسطى والولايات المتحدة الأمريكية وهيئة الزراعة الأسرية التابعة للسوق المشتركة للمخروط الجنوبي.
- بالنسبة للشعب الإقليمية الأخرى في الصندوق، دعوة منظمات المزارعين الوطنية إلى حضور الاجتماع الخاص بحلقة العمل الإقليمية السنوية المعنية بالتنفيذ وإضافة يوم آخر إلى جدول الأعمال لتحديد وتقييم السبل الكفيلة لتسريع هذه الشراكة، على الصعيد الوطني بين الصندوق ومنظمات المزارعين والحكومات الوطنية.

15- ويوصى أيضاً بأن يقيم الصندوق حواراً مع أمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بهدف إنشاء مركز تنسيق للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا بغية تسريع الشراكة مع منظمات المزارعين.

دور النساء في الزراعة ومنظمات المزارعين[1]

16- نحن، النساء المزارعات والصيادات والراعيات، نلفت الانتباه مرة أخرى إلى التفاوت الصارخ بين دور المرأة في جميع جوانب الزراعة في جميع أرجاء العالم النامي، وقلة ما يقدم لنا من اعتراف وحقوق وموارد وخدمات. وإننا نحذر أيضاً من آثار تغير المناخ والأزمة المالية علينا نحن النساء، إذ أنها تؤدي إلى زيادة الفقر وندرة الأغذية. وبسبب الفقر ونقص الخدمات في المناطق الريفية، لم يعد أبناؤنا وبناتنا يرغبون في مزاولة الزراعة ويواصلون هجرتهم إلى المناطق الحضرية. وهذا يطرح السؤال الحاسم التالي: كيف يمكن تأمين أن تصبح الزراعة مربحة ومستدامة لضمان مستقبل الجيل القادم من المزارعات والمزارعين؟

17- إنّ وجود منظمات منتجين فعالة وتمثيلية يمكنه أن يوفر أداة قوية لإسماع صوتنا نحن النساء الريفيات، حتى يكون لنا تأثير أكبر على القرارات التي تؤثر على حياتنا وسبل عيشنا. ولكن لا تكاد أصواتنا تسمع حتى الآن إلاّ فيما ندر في منظماتنا.

إنّ تمكين النساء اقتصادياً وزيادة معارفهن ومهاراتهن شرطان ضروريان لتحسين مكانتنا وسبل عيشنا، وكي نكون قادرات على الاضطلاع بأدوار فعالة في منظمات المنتجين. لذا فإننا نحث الصندوق وغيره من الجهات المانحة على توفير موارد جديدة وهامة لدعم تمكين المزارعات اقتصادياً. وإننا بحاجة إلى هذه الموارد لتعزيز معارفنا ومهاراتنا ودورنا القيادي من أجل إنتاج الأغذية وتصنيعها بصورة فعالة ومستدامة أكثر، سواء لأسرنا أو للأسواق. ونحث الصندوق والجهات المانحة الأخرى على توجيه الموارد إلى الهيئات النسائية ضمن منظمات المزارعين واشتراط احترام الحصص المخصصة للنساء.

18- وندعو الصندوق على وجه التحديد إلى:

- مواصلة وزيادة الجهود الرامية إلى تمكين النساء من زيادة فرص حصولهن على الأصول الإنتاجية بما فيها الأراضي والمياه والسيطرة عليها؛
- دعم تنمية خدمات مالية مناسبة للزراعة وتوفيرها، وتمكين النساء من زيادة دخلهن؛
- العمل، إضافة إلى تعميم مراعاة الشواغل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في جميع المشروعات والبرامج، على تخصيص أموال للنساء حيثما أمكن في البرامج التي يمولها الصندوق كإجراء إيجابي – على سبيل المثال في إطار صناديق تنمية المجتمعات المحلية، وفي مجال التدريب؛
- استخدام التمويل من خلال منح لبناء قدرات النساء – بما في ذلك مرافق رعاية الطفل حيثما يقتضي الأمر – عندما لا يتسنى تمويل هذه الأنشطة من خلال قروض؛
- السعي، حيثما تدعم البرامج الممولة من الصندوق الوصول إلى الأراضي وغيرها من الممتلكات، إلى التفاوض من أجل الحصول على سندات ملكية مشتركة، مع تقديم دعم الخدمات الاستشارية القانونية لتمكين النساء من الدفاع عن حقوقهن؛
- في سياق التركيز الذي لا غنى عنه على الشباب الريفيين، لا بد من إيلاء الاهتمام بوضع الشابات واحتياجاتهن المحددة.

[1] أعد هذا البيان خلال الجلسة الخاصة لمنتدى المزارعين: حلقة العمل التحضيرية المعنية بتعزيز الدور القيادي للمرأة في منظمات المزارعين والمنتجين الريفيين.

19- وفي سياق عمل الصندوق مع منظمات المزارعين، نوصي بأن يعمل الصندوق على:

- إتاحة أماكن للمزارعات القياديات للمشاركة في عمليات وضع السياسات القطرية والعالمية، وفي المشاورات بشأن الاستراتيجيات القطرية للصندوق؛
- تحديد حصص للنساء، في تصميم المشروعات والبرامج التي تعمل مع منظمات المزارعين (حيثما كان ذلك ممكناً، بنسبة 30 في المائة على الأقل، وذلك بهدف الوصول إلى نسبة 50 في المائة مع مرور الوقت)، وتقديم حوافز لمنظمات المنتجين لتحقيق هذه الأهداف، ومراقبة تنفيذها؛
- استثمار المزيد من موارد المنح في زيادة قدرات منظمات المزارعين على معالجة قضايا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتعزيز دورها القيادي، والعمل حيثما أمكن على توجيه الأموال مباشرة إلى الهيئات النسائية ضمن هذه المنظمات؛
- إشراك القيادات النسائية في منظمات المزارعين في الإشراف على البرامج الإنمائية ومتابعتها.

20- وأخيرا، فإننا نلاحظ بارتياح أنّ حصة 30 في المائة للمشاركات النساء التي أوصى بها الاجتماع الأخير لمنتدى المزارعين قد تم تجاوزها هذا العام. ونحث على الإبقاء على النسبة الحالية البالغة 40 في المائة في اجتماعاته اللاحقة، وذلك بهدف تحقيق زيادة أكبر مع مرور الزمن.

الاستثمار في المزارعين الشباب

21- نقر جميعاً بالحاجة الملحة لمعالجة أوضاع المزارعين الشباب. ويجب أن تكون الزراعة الأسرية مهنة مجزية وكريمة لهم. ويجب ضمان وصول المزارعات الشابات والمزارعين الشباب إلى الأصول الإنتاجية مثل الأراضي والائتمان والتدريب.

22- وفي هذا الصدد، نوصي بأن يعمل الصندوق:

- إجراء مسح للمزارعين الشباب ومنظمات الشباب الريفية وشبكاتهم (الوطنية والإقليمية).
- عقد منتدى للمزارعين مماثل للمنتدى الذي كرس للنساء هذا العام، وضمان تمثيل أكبر للشباب في منتديات المزارعين التالية.
- تعيين جهة تنسيق معنية بالشباب داخل الصندوق.
- عقد حلقة عمل عالمية بشأن إشراك الشباب في الزراعة المستدامة والتنمية الريفية خلال هذا العام (سنة الأمم المتحدة للشباب).
- تعميم مراعاة قضايا الشباب في جميع سياسات الصندوق وبرامجه، مع الحفاظ على التوازن بين الجنسين والتركيز على برامج بناء القدرات وتعزيزها لحث الشباب الريفيين على الانخراط في الإنتاج المستدام للأغذية والزراعة والعمالة الريفية.
- إطلاق مشروعات تجريبية لدعم الشباب الريفيين.
- تنظيم التبادل بين الشباب من أجل تقاسم الخبرات بشأن أفضل الممارسات والتعلم.

23- مرةً أخرى نوجه خالص الشكر للصندوق على استجابته لطلبنا بتأسيس منتدى المزارعين بوصفه منبراً فريداً للحوار الشامل بشأن التنمية الريفية وعلى إعطائنا الفرصة لمخاطبة مجلس المحافظين.